احتجاجات حقوقية تحاصر توريد الأسلحة إلى آل سعود من أوروبا

التغيير

تحاصر احتجاجات حقوقية مساعي توريد الأسلحة والعتاد العسكري إلى نظام آل سعود من أوروبا على خلفية ما يرتكبه من جرائم حرب مروعة بحق المدنيين في اليمن.

وتظهر هذه التحركات المتصاعدة حدة التدهور الذي أصاب صورة آل سعود خارجيا وتنامي الضغوط على الحكومات الأوروبية من أجل وقف بيع الأسلحة إلى آل سعود.

وقبل عامين تمكن نشطاء حقوق إنسان من اجهاض عملية شحن ذخائر على السفينة "بحري ينبع" حيث كان حينها الناشط إغناثيو روبليس يعمل ضمن فريق لرجال مطافئ مكلف بتأمين عملية الشحن لكنه امتنع عن المشاركة فيما يصفها بالجريمة ضد الشعب اليمني.

ومنذ أيام يشارك روبليس في اعتصام قبالة سفينة بحري ينبع في ميناء بلباو الإسباني، وهو يرى أن

المعركة الحقوقية اسفرت عن نتائج ايجابية.

وصرح " صحيح أن وجود هذه سفينة تابعة لآل سعود في مدينتنا شيء يغضبنا ولكن نحن الذين زرعنا بذور الرفض التي تواجهه سفن آل سعود في الموانئ الأوروبية، كل ما تحقق الآن كان بفض احتجاجاً على شحن الاسلحة في هذا الميناء".

وبعد ساعات انتظار طويلة تحققت مخاوف الحقوقيين الإسبان، إذ أن سفينة بحري ينبع لم تتوقف في بلباو لأسباب تقنية وإنما لشحن مواد ترفض السلطات الاسبانية الافصاح عن طبيعتها ولكن للحقوقيين رأي أخر.

ويقول سانتياغو بوثاس الناشط في منظمة مرحبا باللاجئين الحقوقية الأوروبية إن "الحاويات التي شاهدناها تحمل علامة التحذير التي تستخدم عند شحن ذخائر, شاهدنا وصول شاحنة إلى الميناء وكيف نقلت رافعة حمولتها إلى داخل السفينة".

ومن المتوقع أن تواجه سفينة آل سعود احتجاجات مماثلة في ايطاليا من قبل الحقوقيين والعاملين في ميناء جنوة في استمرار للتحركات الحقوقية التي أدت إلى فرض قيودا على قطاع صناعة الأسلحة في إسبانيا والذي شرع في تسريح كثيراً من العمال.

من ذلك شركة ماكسم الاسبانية التي تعتبر من اهم مزودي آل سعود بالذخائر والتي قدمت وفق صحيفة البايس خطة إعادة هيكلة للعمالة قد تشمل تسريح أكثر من 100 عامل بعد هبوط طلبات قطاع الدفاع.

وهو وضع تكرر مع شركات أخرى، تعزو ما وصل إليه وضعها إلى موقف الحكومة الإسبانية التي قررت منذ عامين عدم منح أي رخصة جديدة لبيع الذخائر لنظام آل سعود.

وقبل يومين قالت وكالة الأنباء الفرنسية إن سلطات إقليم والونيا البلجيكي أعلنت توقفها عن بيع أسلحة للمملكة بسبب الحرب في اليمن، في حين تشهد فرنسا احتجاجات رفضا لشحن أسلحة فرنسية في سفينة "بحري ينبع" المملوكة لآل سعود.

وذكر بيان أصدره مكتب رئيس إقليم "والونيا" إليو دي روبو أنه رُفض منح تراخيص التصدير لوزارة دفاع آل سعود ولسلاح الجو؛ بسبب ما سماها "المأساة اليمنية".

لكن البيان أكد أن الحرس الملكي والحرس الوطني سيستمرّان في تلقي شحنات الأسلحة، لأنها موجهة لأغراض الحماية داخل حدود مملكة آل سعود.

وفي فرنسا، قدمت سبع منظمات فرنسية دعوى قضائية عاجلة تهدف إلى منع تحميل السفينة "بحري ينبع" بالأسلحة من ميناء شاربورغ (شمالي فرنسا).

واعتبرت المنظمات في دعواها أن مواصلة فرنسا تصدير الأسلحة لآل سعود مخالف للقوانين الدولية والمعاهدات التي وقعتها باريس.

وحملت المنظمات فرنسا مسؤولية محتملة لجرائم حرب تُرتكب في اليمن، في ظل مواصلتها تصدير الأسلحة إلى الدول المشاركة في هذه الحرب، وفي مقدمتها آل سعود والإمارات.

وكان ناشطون وحقوقيون فرنسيون ونقابيون وممثلون لأحزاب سياسية تظاهروا مساء الخميس للمطالبة بمنع السفينة "بحري ينبع" من الرسو في ميناء شيربورغ.

ورفع الناشطون شعارات تندد بمواصلة فرنسا بيع الأسلحة لآل سعود والإمارات، مطالبين بوقفها فورا، وأشعلوا النيران للاحتجاج، بالتزامن مع شحن ما يُعتقد أنها أسلحة فرنسية اشتراها آل سعود.

ورست في ميناء شيربورغ سفينة "بحري ينبع" المختصة في نقل الأسلحة، حيث وصلته بعد مرورها بالولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة.

وواجهت السفينة الفرنسية معارضة لرسوها في موانئ أوروبية كان آخرها في فرنسا، حيث اضطرت إلى إلغاء توقف كان مجدولا في ميناء لوهافر الفرنسي في مايو/أيار الماضي، لتحميل مدافع فرنسية من طراز "قيصر"، كما نجحت منظمات مدنية في منعها من الرسو في بلجيكا.

وقال الناشط الحقوقي الفرنسي بونوا موراتيول إن ما دفع عددا من المنظمات إلى التظاهر ضد رسو هذه السفينة هو حملها أسلحة موجهة للسعودية، التي اعتبرها مسؤولة عن جرائم حرب في اليمن.

ودعا الحكومة الفرنسية إلى احترام تعهداتها الدولية، وتوقف صادراتها من السلاح إلى آل سعود. وقال "نحن هنا لأن الحكومة الفرنسية يجب أن تحترم تعهداتها الدولية، ومعاهدات حقوق الإنسان، ومعاهدة

جنيف، وأيضا الاتفاقية حول تجارة السلاح التي دخلت حيز التنفيذ في 24 ديسمبر/كانون الأول 2014".

وأضاف موراتيول أن الحكومة الفرنسية تعلم أن هذه الأسلحة تستخدم في ارتكاب جرائم حرب، وحتى في جرائم ضد الإنسانية، لهذا يجب أن توقف كل الصادرات للتحالف الذي يقوده آل سعود.

وأدانت 19 منظمة -في بيان- عملية الشحن، وقالت "يقود آل سعود منذ أشهر حربا بلا هوادة ضد الشعب اليمني، ترتكب فيها فظائع ضد شعب أعزل. لا يمكننا قبول أن يوضع ميناء شيربورغ في خدمة هذا النزاع باسم مصالح بعض تجار السلاح وزبائنهم".

وجاء في بيان آخر -وقعته أحزاب الاشتراكي واليساري "فرنسا الأبية" و"الخضر-أوروبا البيئية" والشيوعي، ونقابة "الكونفدرالية العامة للعمل"- أن "فرنسا واحدة من الدول الخمس الأولى الأكثر مبيعا للسلاح، ومن الواجب على جميع المواطنين التدخل لمنع هذه التجارة، خاصة حينما تكون موجهة لقمع الشعوب".